أعلنوا تأييدهم للمساءلة وحق النائب في استخدام الأدوات الدستورية

نواب: على رئيس الحكومة صعود المنصة وتفنيد استجواب المسلم

اعلن النائب علي الدقباسي تأييده للاستجواب الذي قدمه النائب د.فيصل المسلم لرئيس مجلس الوزراء، مؤكدا حق المسلم في اللجوء الى هذه الاداة الدستورية التي لم تشرع الا لمثل هذه الاحوال ودعا في هذا الخصوص الى تحمل كل طرف في هذه القضية لمسؤوليته تجاه البلاد خصوصا في هذه المرحلة التي يخشى ان تكون امتدادا للسنوات الماضية التي شهدت عدم استقرار سياسي نتج عنه تعطل للتنمية ولمصالح المواطنين، كما اعلن الدقباسي انه ضد احالة الاستجواب لأي جهة اخرى، محذرا من مغبة عدم المواجهة الدستورية وضد تحويل الجلسة الى سرية.

جاء ذلك في بيان صحافي اصدره الدقباسي اكد فيه ضرورة التمسك بحصن الدستور كصمام امان ازاء التعامل مع القضايا السياسية المختلفة لاسيما ذات الابعاد الخلافية بين المجلس والحكومة. وقال الدقباسي ان التداعيات السياسية والدستورية التي أثارها كشف النائب د.فيصل المسلم عن صورة شيك منسوب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد تستحق التوقف أمامها خصوصا في ظل تنامي ظاهرة تحويل الحكومة للمواقف السياسية الى ملفات قضايا داخل اروقة المحاكم. وزاد: ولما كان لتلك القضية من آثار سلبية على السلطتين معا وعدم توضيح الحكومة لماهية واسباب صرف هذا الشيك بشكل لا يتحمل لبسا او غموضا يزيد من علامات الاستفهام عن طبيعته ومبرراته فإننا نؤكد على النقاط الآتية:

أولا: حق النائب د.فيصل المسلم وغيره من اعضاء مجلس الامة في ممارسة دورهم الرقابي.

ثانيا: ضرورة احترام المادة 110 من الدستور.

ثالثا: تقارير ديوان المحاسبة المتعلقة بمصرفات ديوان سمو الرئيس تحتم على اعضاء مجلس الامة كرقباء وأمناء ان تبحث في اطار الاستجواب المقدم من النائب المسلم، لاسيما انها قضية شغلت الرأي العام وتعتبر من القضايا التي اولاها المجلسان الحالي والسابق كثيرا من الاهتمام.

رابعا: يجب على الحكومة الالتزام بالردود الموضوعية بشأن ما اثير من شبهة في هذه القضية.

حق دستوري

ووصف النائب د.ضيف الله أبورمية الاستجواب المقدم لرئيس الوزراء بأنه حق دستوري مطلق كفلته المادتان 100 و102 من الدستور لكل نائب يقدمه وقت ما يشاء موضحا ان محاولة تهميش هذه الأداة من قبل بعض النواب أو الحكومة أمر مرفوض جملة وتفصيلا، مطالبا رئيس الوزراء بمواجهة الاستجواب بصعود المنصة يوم 8 ديسمبر وتفنيد المحاور بكل وضوح.

واوضح ابورمية أن الاستجواب حق دستوري لا نزاع فيه وعلى الحكومة عدم الجزع أو الانزعاج إذا مارس النواب حقوقهم الدستورية التي أقسمنا جميعا على احترامها.

واضاف ابورمية ان ملف المصروفات لابد من اغلاقه بشكل نهائي وأن إغلاقه يتطلب صعود المحمد لمنصة الاستجواب والردود على كل التساؤلات التي وردت في مادة الاستجواب.

تنسيق نيابي

وقال النائب مبارك الوعلان ان التنسيق مع النواب والقوى السياسية بشأن الاستجواب المزمع تقديمه بحق وزير الأشغال والبلدية د.فاضل صفر هو سيد الموقف ومن الضروري احترام التقاطعات النيابية في هذا الإطار المؤيدة او المعارضة، لأن الهدف

مبارك الوعلان

ليس الاستجواب بحد ذاته ولكن الهدف منه الإصلاح، مؤكدا ان التجاوزات والمخالفات التي قام بها الوزير صفر دفعتنا نحو تفعيل مواد الدستور واستخدام أداة الاستجواب لوقف حالة الهدر واللامبالاة التي يتمتع بها الوزير صفر بامتياز مع وجود مخالفات قانونية ستدفعنا لتفعيل الشق الجنائي، واضاف ان جديتنا في تقديم الاستجواب بعد جلسة اليوم 17 الجاري يكمن في تجهيز مادة الاستجواب وترتيبها وتقديمها بالشكل المنسجم مع المواد الدستورية التي تتيح لنواب الأمة الاستمتاع بالمرافعة المدعمة بالأدلة والبراهين الهدف الأساسي منها كشف مدى تلاعب الوزير بصلاحياته ومحاولة الكشف الصريح عن مخالفاته الواضحة لدوره كوزير مسؤول يدعم هذه التجاوزات ويمارسها في اغلب الأوقات، مؤكدا ان مواجهة الاستجواب هي ظاهرة صحية مادام انها لم تخرج عن الأطر الدستورية ولم تكشف عن تجاوز لهذه القيم السياسية، وان المشرع كان يتعامل مع هذه الأداة على انها أداة رقابية غير مقيدة بعدد او زمن او حالة كما يحاول البعض ان يروج لها ويدخلنا في غير ذلك ونعتبر نحن ان هذا الطرح فعلا هو خروج صريح عن مواد الدستور ومحاولة لإخراجه من الهدف المنصوص عليه في المذكرة التفسيرية وان الاستجوابات المقدمة او التي ستقدم لا يملك الحكم عليها إلا وفق منظور دستوري بعيدا عن النيات ومحاولة تفسيرها وفق دوائر سياسية مغلقة يشوبها الطعن في النيات وبناء القصص والروايات المعلبة التي تشعر الآخرين بأننا في بلد مؤامرات وقائم على الحيلة والمكر والخداع في حين ان هذه الممارسة هي ممارسة سياسية راقية لابد ان تحترم ويدفع بها نحو التفعيل والتمسك بها.

وبين الوعلان ان على سمو رئيس الوزراء التقدم الى منصة الاستجواب وتفنيد المحاور المقدمة وليكون اول رئيس وزراء يتقدم الى منصة الاستجواب ويسجل سابقة دستورية تلجم المشككين في هذه الممارسة وتدفع نحو تجاوز حاجز الهلع السياسي الذي تحاول بعض الأطراف بناءة، مؤكدا ان الجزع والتشنج السياسي من اي استجواب لابد ان يتغير ويكون الاستجواب أداة دستورية تستخدم في اي وقت دون جلبة او انزعاج من الآخرين وان صعود رئيس الوزراء سيكون المفتاح الحقيقي لتغيير هذه الثقافة، مبينا بقوله: «لقد سمعنا تداولات وأحاديث عن رغبة صاحب السمو الأمير لصعود اي وزير الى منصة الاستجواب ومواجهة هذه الاستجوابات بشيء من الثقة والاحترام وهذه الرغبة السامية ليست غريبة على صاحب السمو وهو أبو السلطات والذي كرر أكثر من مرة حرصه على تطبيق القوانين والدستور دون تحريف او تغيير، مؤكدا ان هذا الأمر ينسجم مع حالة استجواب رئيس الوزراء وغيره من الوزراء».

تسمية مبنى المجلس الجديد بأسم حمود الزيد الخالد

البراك يقترح إطلاق اسم براك المرزوق على مبنى ديوان المحاسبة تخليداً لذكراه

مسلم البراك

قدم النائب مسلم البراك اقتراحين برغبة اكد في الاقتراح الأول ان لديوان المحاسبة دورا مهما وكبيرا كذراع مالية لمجلس الامة وكان لوجود براك المرزوق على رأس الديوان وهو من جمع، رحمه الله، بين القوة والنزاهة وانعكست هذه الصفات على طبيعة اداء الديوان في متابعته وحصره على المال العام وتزويد مجلس الامة بالتقارير القوية والتي لا تجد المجاملة لها مدخل وكان، رحمه الله، صاحب ضمير حي افتخرنا بوجوده كمجلس امة وافتخر كل من عمل معه في ديوان المحاسبة، مقترحا «اطلاق اسم المرحوم براك المرزوق على مبنى ديوان المحاسبة تخليدا لذكراه العطرة وتجسيدا لصفاته، رحمه الله، ولنؤكد ان هذا المبنى يمثل الضمير الحي والعقل المتيقظ واليد النظيفة».

وفي الاقتراح الثاني طالب بـ«اطلاق اسم المرحوم حمود الزيد الخالد على المبنى الجديد قيد الانشاء في مجلس الامة».

ووجه البراك سؤالا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان جاء فيه: سبق ان تقدمت بمجموعة من الاقتراحات برغبة بفترات سابقة لتخليد ذكرى المرحوم حمود الزيد الخالد الوزير النائب واحد اعمدة المجلس التأسيسي وعضو لجنة اعداد الدستور حيث جسد هذا العملاق صورة الوزير النائب بأبهى صورها وكان مدافعا شرسا عن الدستور وعن الحريات وعن حق ابناء الشعب الكويتي، الا اننا نرى ان الحكومة لم تحرص على تكريم وتخليد ذكرى المرحوم حمود الزيد الخالد بإطلاق اسمه الكريم على مدرسة او شارع او اي مبنى حكومي لان هذه المواقع هي التي تتشرف بوجود اسم حمود الزيد عليها، متسائلا هل تدرك الحكومة طبيعة الدور الريادي الذي قام به حمود الزيد الخالد لخدمة وطنه وشعبه.

أقام ندوة مساء أمس الأول بعنوان "هموم المواطنين وأضحوكة المعسرين" بحضور عدد من النواب

عاشور: نرفض مناقشة صندوق المعسرين والحكومة "ذبحت" الطبقة المتوسطة

صالح عاشور

علي الدقباسي

فيصل الدويسان

د.حسن جوهر

سعدون حماد

ضيف الله بورمية

سامح عبدالحفيظ

هاجم عدد من النواب التعنت الحكومي حول عدم التوافق مع الرغبة النيابية لشراء مديونيات المواطنين واعادة جدولتها بعد اسقاط الفوائد عنها.

واكد النواب خلال الندوة التي نظمها النائب صالح عاشور مساء أمس الأول فشل صندوق المعسرين وعدم قدرته على حل قضية القروض معتبرين ان الحكومة اتت به لمصلحة البنوك والمؤسسات المالية فقط وليس لمصلحة المواطنين.

بداية تحدث النائب فيصل الدويسان معلنا انه ضد تسمية المتعثرين أو المعسرين وانه مع شراء مديونيات المواطنين متأسفا لعدم استعجال اللجنة المالية ومماطلتهم في اقرار مشاريع القوانين التي عرضت على اللجنة الأمر الذي أخر إدراجها على تقرير اللجنة المالية.

من جانبه قال النائب ضيف الله بورمية ان صندوق المتعثرين هو كذبة حكومية وكان المجلس علي وشك التصويت لطي ملف القروض ولكن اظهرت الحكومة تكتيكا خبيثا لإضاعة الجلسة وكنا ننوي التصويت على مشروع قانون شراء المديونيات واسقاط الفوائد لكن في نفس الليلة أتت الحكومة بقانون صندوق المعسرين والذي احتوى على 20 مادة وتم التصويت عليه رغم أنه جاء ميتا وجاء ضد مصلحة المواطنين.

واوضح بورمية ان أول مادة بالقانون من ان الجاني وهي البنوك تعطيه الحق في اختيار من يستحق أن يدخل (المواطن) أو لا يدخل للصندوق وكان يفترض ان يتبع الصندوق الحكومة وليست الجهات البنكية والتي تتلاعب بالصندوق وهو حتى الآن لم يقبل سوى 3 آلاف مواطن من أصل 63 ألف مواطن عليهم ضبط وإحضار، وتابع لو كان الحل جادا لتم ضم الـ 63 ألف مواطن اليه وهم حقيقة غير قادرين على الدفع وهو ما يؤكد أن الصندوق جاء لمصلحة البنوك وضد الصالح العام.

وقال ان المضحك المبكي أن من يستفيد من الصندوق عليه التنازل عن القضايا التي يرفعها على البنوك وألا يرفع أي قضية مستقبلا.

واستغرب النائب بورمية حرمان المواطنين من التمتع بثروتهم النفطية رغم اسراف الحكومة في الصرف على دول وعلى فئات من المواطنين لرغبتها بإسقاط مديونيات العراق وحلها للمديونيات الصعبة، وتابع ايضا ان موقف الحكومة من قانون الاستقرار غريب ويوضح ان هناك ازدواجية، فحين يأتي الأمر لمصلحة المواطن نجد الحكومة تتعذر بكثير من الأرقام والإحصائيات وبضخامة تكاليف القيمة المالية وهو امر وصفه بغير الصحيح والمبالغ فيه.

كما وصف النائب بورمية الصندوق بأنه مصيدة للمواطنين فقد اكتشف من دخلوا به انه يورط المواطن الكويتي اكثر من ان ينقذه.

وصف النائب صالح عاشور ان الصندوق ضحك على المعسرين وقال ان هذا الصندوق مجرد غطاء لدعم البنوك، موضحا ان اي مطالبة لصالح المواطن تعترض الحكومة عليها رغم ان موقفها يأتي عكس ذلك تماما عندما يكون القانون لصالح المتنفذين او لصالح دول وقفت ضد الكويت.

وقال ان الحكومة ترسل اشارات خاطئة للمواطنين والنواب ونقول انها ضد مصالح المواطن ومع انتهاء الحياة الديموقراطية، وتابع اليوم ذبحت الطبقة المتوسطة، وهناك فئتان في المجتمع من يعيش على الراتب وبالكاد يكفيه وآخرون أغنياء بدرجة تفوق الوصف وهذا دمر المجتمع الكويتي.

وأكد ان السياسة السابقة للجهات المالية كانت مخالفة للقانون فهي من دفع المواطن للاقتراض بعروضها التسويقية لدفع المواطن والمقيم للاقتراض وهناك من اقترض لشراء شقة لابنه ليسكن واخذ قرضا ليسافر احد افراد اسرته للخارج للعلاج وغيرهم وليسوا فقط من اقترض للسفر او لشراء سيارة كما توحي الحكومة.

- **الدويسان: نؤيد شراء مديونيات المواطنين واللجنة المالية ماطلت في الموضوع**
- **بورمية: صندوق المعسرين كذبة والحكومة مارست التكتيك لإضاعة الجلسة**
- **حماد: شراء مديونيات المواطنين لا يكلف الدولة 6 مليارات كما ادعى وزير المالية**
- **عسكر: نؤيد شراء مديونيات المواطنين الناتجة عن خطأ المؤسسات المالية**
- **جوهر: "المتعثرين" جاء لتنفيع البنوك على حساب ومصلحة المواطن البسيط**

وتابع ان اللجنة المالية لم تقدم تقريرها بشأن مشاريع القوانين التي قدمها النواب بل سارعت الى دراسة قانون تعديلات صندوق المعسرين وهو صندوق حكومي يفترض على الحكومة تقديم تعديلات عليه.

وأعلن النائب عاشور رفض مناقشة صندوق المعسرين في جلسة اليوم، معتبرا ان اي نائب يوافق على مناقشة هذا الصندوق هو ضد المواطنين.

وأفاد بأن الصندوق هو في حقيقة الأمر جاء ضد المواطنين ولصالح المؤسسات المالية لأن الصندوق دفع كامل الالتزامات المالية عن أولئك العاجزين عن الدفع او من سرح من العمل.

بينما من يلتزم وينهك بالدفع رفضه الصندوق، واوضح ان صندوق المعسرين سيزيد من اعباء المواطنين فهو سيزيد من مدة دفع المواطن للحكومة وهو ما يؤكد ان الصندوق لدعم المؤسسات المالية والبنوك والتي خسرت اموالها بصناديق خارجية وهو الواقع الحقيقي والمرير لصندوق المعسرين.

وقال ان المطالبة بشراء المديونيات لان النواب يعرفون حجم التلاعب والهدر بالمال العام وما تمارسه الحكومة.

وختم قائلا: ان صندوق المعسرين هدر للمال العام بمعنى ان الحكومة خلال شهر تبدأ باسترداد اموالها من المواطنين اذا ما اشترت قروضهم بينما صندوق المعسرين يجمد اموال الدولة لثلاثين سنة وبعدها تبدأ الحكومة باستقطاع اموالها.

والبنوك لا تريد هذا الحل فهي مستفيدة من الفوائد وليس من مصلحتها اسقاط الفوائد.

والحكومة لا تستطيع التغلب عليهم فهي مسيرة وبيد هؤلاء وهو ما يؤكده قانون الاستقرار الذي جاء انقاذا لشركات ورقية تلاعبت بأموالها في صناديق خارجية وطالب بارغام الحكومة على الموافقة، على شراء مديونيات المواطنين.

على صعيد متصل وجه النائب حسن جوهر رسالة الى الحكومة هي لا للطائفية او للتمييز الطبقي والعنصري لاهل الكويت.

وقال ان التلاعب بالالفاظ وبالشعارات للتغطية على الطبقة التي بدأت تتسلق في المجتمع الكويتي، وقال ان هناك اخوانا وزملاء بدأوا يمارسون ضغطا سياسيا وارهابا فكريا للمزايدة على النواب بالحفاظ على المال العام.

وقال ان الفرق بين ما ندعيه وما يطالب به الآخرون هو بكلفة مالية مليار ونصف المليار وتساءل اين الانصاف فيما يطالب به المدافعون عن صندوق المعسرين والذي يأتي لتنفيع البنوك وتجميد الفوائد لضمان ان تتسلم هذه البنوك لفوائدها الظالمة وهو قانون يضرب شرائح المجتمع.

واكد ان له الشرف والفخر ان يكون نائبا يدافع عن قضايا المواطنين وعن همومهم ولن نكون كأعضاء اللجنة المالية الذين تنكروا لقضايا المواطنين حيث اليوم هناك تنكر لصناديق الاقتراع وللمواطنين حيث تلاعبوا ولم يقروا مشاريع القوانين التي قدمت الى اللجنة منذ ست شهور وانتظروا لما قبل الجلسة بيومين ليؤجلوا القرار.

وسمى النائب جوهر صندوق المعسرين بـ «تابوت المعسرين» وقال ان الصندوق تابوت للمعسرين وهو يسقط حتى حق التقاضي للمواطن فهو لا يستطيع ان يعترض مرة اخرى ولا يستطيع ان يقاضي البنوك رغم تجنيها وظلمها له، واضاف ان الكلفة المالية على المواطن أعلى وعلى الدولة أعلى والمستفيد الوحيد هو تلك المؤسسات المالية.

وذكر انه لا عيب ان يكون المواطن الكويتي مقترضا فهو نظام مالي معروف على مستوى العالم وهو محرك الدورة المالية، واستغرب من اولئك المدافعين عن المال العام لكونهم يعطون غطاء لمن أضر بمصالح المواطن واستغل القانون وتجاوز عليه ويطالبون المجلس بأن يبصم ويوافق مع هؤلاء الذين تجاوزوا القانون وان يكون معهم في تحصيل الفوائد الربوية.

وقال ان سبب انفجار المشكلة ان البنوك خدعت الناس وضللت المواطن والحكومة ودفعتها لسياسة مالية خاطئة وهو ما فجر الوضع وخلق ازمة المقترضين التي بدأت من 2003 الى 2008 وعلى الحكومة تحمل مسؤولياتها بهذا الشأن.

وختم قائلا انه لن يتنازل عن موقفه من جلسة الثلاثاء خصوصا ان البعض تراجع عن مواقفه واصبح ملكيا اكثر من الملك وانه سيكون مع شراء مديونيات المواطنين لمواجهة اي فكر وأي مشاريع بقانون جاءت ضد المواطنين.

وقال النائب سعدون حماد ان الموعد هو الثلاثاء المقبل (جلسة اليوم) رغم ما تمخض عنه تقرير اللجنة المالية حيث انشغل الزملاء بصندوق المعسرين وتركوا المشاريع بقوانين المطروحة من النواب والتي كانت هي الأهم.

وأكد ان الموقف الحكومي اختلف بعدما تأكدت جدية الموقف النيابي حول هذه القضية ففي البداية كان الموقف متشددا، ثم اختلف وبدأت بالاعتراف فعلا بوجود مشكلة وبعدها انتقلت لابداء استعدادها للمفاوضة للتعديل على صندوق المعسرين رغم ان البداية كانت متشددة جدا ورغم ان الحكومة هي من تمادت بالسماح للمؤسسات المالية بالتجاوز على القانون.

وقال ان موضوع شراء المديونيات لا يكلف الدولة فعلا ستة مليارات كما اعلن وزير المالية لأن التكلفة الحقيقية هي ثلاثة مليارات والفوائد ثلاثة مليارات فإذا ما دفعت الثلاثة مليارات الأصلية سقطت الفوائد بالتالي.

وأعلن النائب حماد ان نواب الدائرتين الرابعة والخامسة مع شراء المديونيات وتبقى الدوائر الأولى والثانية والثالثة وهم من سيحسمون القضية، مطالبا جماهيرهم بالضغط عليهم.

وبدأ النائب عسكر العنزي مؤكدا ان موقفه لن يتغير بشأن قضية مديونيات المواطنين وهو شراء المديونيات خصوصا ان الدولة خيرها كثير ويستحق أهل الكويت حل ازمتهم المالية نتيجة خطأ المؤسسات المالية والبنوك التي استغلت حاجة المواطنين وتم توقيعهم على اوراق لا يعلمون ما هي لأنه حين اقدم على القرض كان بأمس الحاجة لتلك الأموال.

وطالب الجماهير بمحاسبة نوابهم ودفعهم الى الوقوف بصف المواطن ضد صندوق المعسرين.

جانب من الحضور خلال الندوة